"بدلًا من أن يحظى بإعادة تأهيل، لقي حتفه"

لبنان: تضاعف عدد الوفيات في الحجز في خضم أزمة اقتصادية مستمرة منذ أربع سنوات

منظمة العفو الدولية

المحتويات

1.	**ملخص تنفيذي**	**3**
2.	**المنهجية**	**5**
3.	**زيادة حادة في حالات الوفاة في الحجز**	**5**
3.1	الاكتظاظ وسوء أوضاع الاحتجاز	6
3.2	تراجع الحصول على الرعاية الصحية	8
3.3	تقارير حول الحرمان من الرعاية الطبية في الوقت المناسب	12
3.4	الإفلات من العقاب على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة	13
4.	**التوصيات**	**15**
إلى وزارة الداخلية والبلديات		15
إلى النيابة العامة		15
إلى وزارة العدل		15
إلى وزارة الصحة العامة		15
إلى مجلس الوزراء		16
إلى المجتمع الدولي		16
المرفقات		**17**
رسالة من وزارة الداخلية والبلديات		17
رسالة من وزارة الصحة العامة		20

تفاقمت أوضاع الاحتجاز السيئة في اساسها في السجون اللبنانية خلال الأزمة الاقتصادية بسبب تراجع الموارد المخصصة لعدد متنام من نزلاء السجون. مع تضاعف الوفيات في الحجز في عام 2022 مقارنة بعام 2018 وسط أزمة اقتصادية حادة، تدعو منظمة العفو الدولية السلطات اللبنانية إلى إجراء تحقيقات سريعة ونزيهة ومستقلة في كافة الوفيات في الحجز.

صورة الغلاف: عشرات الأشخاص محتجزون في غرفة واحدة داخل سجن رومية المركزي. التقط الصورة شخص في السجن في شباط/فبراير 2023
© منظمة العفو الدولية

1. ملخص تنفيذي

دخل لبنان في السنة الرابعة من أزمة اقتصادية طاحنة دفعت بما يزيد على 80% من السكان إلى الفقر. وقد تقاعست السلطات عن مواجهة تداعيات الأزمة على نحو وافٍ، ما تسبب بآثار كارثية على قدرة السكان على الحصول على حقوق أساسية، من ضمنها الحقوق بالصحة، والتعليم، ومستوى معيشة واف. وكان وقع الأزمة شديدًا بشكل غير متناسب ومبالغ فيه على مجموعات مهمشة أصلًا مثل نزلاء السجون.

وفي أغسطس/آب 2022، أدّت وفاة رجلين في سجن رومية المركزي – أكبر سجن في لبنان – باندلاع احتجاج عارم وفتح نقاش عام حول وضع السجون في لبنان. وأضرب سجناء رومية عن الطعام احتجاجًا على ما قالوا إنها أوضاع احتجاز مميتة، من ضمنها غياب الرعاية الصحية الوافية، وسوء المرافق الصحية، وتلوث المياه. ما دفع بوزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال بسام المولوي إلى عقد مؤتمر صحفي قال فيه إن السجون تعاني ثلاث مشاكل أساسية: "الاكتظاظ... الطبابة، والتغذية".

وردًا على استفسار من منظمة العفو الدولية، صرّحت وزارة الداخلية والبلديات بأن الوفيات في مرافق الحجز التي تديرها وزارة الداخلية قد تضاعفت تقريبًا في عام 2022 مقارنة بعام 2018، وهو العام الذي سبق بداية الأزمة الاقتصادية الحادة المستمرة.

وفي رسالة مؤرخة في يناير/كانون الثاني 2023، كشفت الوزارة أنه في عام 2022 وحده، توفي 34 شخصًا في مرافق الحجز التي تشمل السجون المركزية ومراكز الاحتجاز في قصور العدل ومخافر الشرطة، مقارنة بـ 18 شخصًا في 2018 و14 شخصًا في 2015. ونظراً لكون عدد نزلاء السجون قد ازداد من 9,000 شخص في 2018 إلى 9,500 في 2022 بحسب الأرقام التي أطلعت قوى الأمن الداخلي منظمة *وورلد بريزن بريف (World Prison Brief)* عليها، فإن هذه الزيادة لا يمكن أن تفسر سبب تضاعف عدد الوفيات في الحجز.

ولم تقدم وزارة الداخلية تفصيلًا لأسباب هذه الوفيات في الحجز، ومن ضمن ذلك ما إذا كانت تتعلق بأسباب طبيعية، أو إهمال طبي، أو معاملة سيئة، أو تعذيب. وفي هذا التقرير الموجز، تتحرّى منظمة العفو الدولية الأسباب الكامنة وراء الزيادة الهائلة في حالات الوفاة في الحجز.

ومن خلال مقابلات أُجريت مع أشخاص في الحجز، وأُسرهم، ومحاميهم، علاوة على استعراض التقارير الطبية للمحتجزين والتغطية من داخل السجون، تبين للمنظمة أن الزيادة في أعداد الأشخاص المتوفين في الحجز مرتبطة بالأزمة الاقتصادية التي فاقمت المشكلات البنيوية القائمة منذ وقت طويل في أمكنة الاحتجاز، مثل الاكتظاظ، وسوء المرافق الصحية، والافتقار إلى الرعاية الصحية الوافية. لكن لا يمكن تفسير هذه الزيادة بالأزمة الاقتصادية حصرًا. فقد وجدت منظمة العفو الدولية أيضًا حالات تقصير من جانب سلطات السجون والسلطات الصحية في تقديم الطبابة الوافية في الوقت المناسب لنزلاء السجن، بما في ذلك في الحالات الطارئة.

وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحديدًا حظر الحرمان التعسفي من الحياة، يترتب على السلطات واجب التحقيق في أي انتهاك محتمل للحق في الحياة يحدث خلال الحجز.

وردًا على حالات الوفاة التي حدثت في الحجز في أغسطس/آب 2022 كلف رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال وزير الداخلية بإجراء تحقيق داخلي في هذه القضية. لكن ليس واضحًا ما إذا كان التحقيق قد أُجري أم لا، ولذلك تكون السلطات اللبنانية قد تقاعست حتى الآن عن إعلان النتائج التي توصلت إليها هذه التحقيقات.

وما زالت السجون اللبنانية تعاني منذ عقود أوضاع احتجاز مزرية، ومن ضمنها الاكتظاظ وسوء المرافق الصحة التي ازدادت سوءًا خلال الأزمة الاقتصادية بسبب تراجع الموارد اللازمة لتقديم القدر الوافي من الطعام والمرافق الصحية لعدد متنام من نزلاء السجون.

لقد ازدادت حدة الاكتظاظ على نحو خاص خلال الأزمة الاقتصادية. وتحتجز السجون في لبنان حاليًا عددًا من الأشخاص يفوق طاقتها الاستيعابية بنسبة 323%. وتُعزى الزيادة في الاكتظاظ منذ عام 2020 جزئيًا إلى عجز القضاء عن تسيير قضايا المحاكم في ظل الإضرابات التي يُنفّذها العاملون في النظام القضائي في سياق الأزمة الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن 79.1% من جميع المحتجزين في لبنان محبوسون حاليًا على ذمة التحقيق، وهي أعلى من نسبة الـ 54% التي سُجلت عام 2017، وأعلى بكثير من المتوسط العالمي الذي يتراوح من 29% إلى 31%. وقد أدى مزيج من الاكتظاظ الزائد وأوضاع الاحتجاز المزرية إلى تدهور صحة نزلاء السجون، ومن ضمن ذلك عبر تفشي الأمراض الجلدية.

وفي هذه الأثناء فإن الإمكانيات المتوفرة لدى سلطات السجون لتقديم الرعاية الصحية، مثل الميزانية المخصصة لذلك، شهدت تراجعًا هائلًا نظرًا لانخفاض قيمة العملة الوطنية والارتفاع الحاد في نسبة التضخم.

وقد أبلغ المحتجزون منظمة العفو الدولية أن السجون تعاني نقصًا في عدد الخبراء الطبيين وأن صيدليات السجون تفتقر حتى إلى أبسط الأدوية الأساسية، من بينها مسكنات الألم والمضادات الحيوية.

بالإضافة إلى ذلك، لم تدفع الحكومة مستحقات المستشفيات الخاصة والعامة، من ضمنها الفواتير المتعلقة بمعالجة الأشخاص المحتجزين. لذا، ومنذ نشوب الأزمة الاقتصادية، ترفض المستشفيات إدخال مرضى السجون نهائيًا أو تطلب دفعات مالية مقدمًا، حتى في الحالات التي تتطلب علاجًا طارئًا، وذلك في انتهاك للقانون اللبناني. وردًا على استفسار المنظمة، أكد وزير الصحة في حكومة تصريف الأعمال فراس الأبيض أن حالات الرفض هذه غير قانونية، وقال إن وزارته أصدرت عدة توجيهات للمستشفيات الخاصة والعامة لاستقبال جميع المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية طارئة بلا تأخير.

علاوة على ذلك، وبرغم حقيقة أن قانون السجون اللبناني ينص تحديدًا على أن وزارة الداخلية مسؤولة عن تقديم الرعاية الصحية لجميع الأشخاص الذين تحتجزهم، والتي قال وزير الصحة في حكومة تصريف الأعمال إنها تشمل تغطية تكلفة الاستشفاء، تبين لمنظمة العفو الدولية أن سلطات السجون تلقي العبء على كاهل العائلات وتطلب منها دفع تكاليف الطبابة لأقربائها في المستشفيات. وفي بلد دُفع فيه 80% من السكان إلى ما دون خط الفقر، لا تستطيع معظم العائلات تحمّل تكلفة علاج أقربائها، ما يتسبب في حالات عديدة إلى تدهور حالتهم الصحية بشكل كبير. وبموجب القانون الدولي، تتحمل الدولة مسؤولية تقديم الرعاية الصحية للسجناء.

تدرك منظمة العفو الدولية تأثير الأزمة الاقتصادية الأعم في القطاع الطبي وفي إمكانيات سلطات السجون. ولكن حتى الحكومات التي تواجه صعوبات خلال أزمة اقتصادية يترتب عليها واجب ضمان عدم التمييز ضد نزلاء السجون في توفير الحق في الصحة واتخاذ كافة التدابير المعقولة لضمان تقديم الطبابة الملحة.

وفي حين أن الأزمة الاقتصادية قد أرهقت قدرة السجون والمستشفيات على توفير أوضاع معيشية ورعاية صحية وافية، فإنه في ما لا يقل عن ثلاث حالات وفاة في الحجز حدثت عام 2022، أبلغت أسر المتوفين منظمة العفو الدولية أن موظفي السجن لم يأخذوا على محمل الجد شكاوى أولئك المحتجزين وأعراضهم قبل وفاتهم، ما أخّر علاجهم، ونقلهم إلى المستشفيات، وتسبّب في تدهور حالتهم الصحية.

بالإضافة على ذلك، وبينما لم توضح وزارة الداخلية أسباب الوفيات في الحجز التي حدثت عام 2022، بما في ذلك ما إذا كان أي منها له صلة بالمعاملة السيئة والتعذيب، إلا أنها ذكرت أن 14 عنصرًا في قوى الأمن الداخلي خضعوا لإجراءات تأديبية داخلية عام 2022 بسبب "إقدامهم على ضرب وابتزاز السجناء". وقد أخبر رئيس لجنة السجون في نقابة محامي طرابلس محمد صبلوح منظمة العفو الدولية أنه في عام 2022 وحده، قدّم 22 شكوى تعذيب على الأقل، إضافة إلى ست شكاوى في الـ 45 يومًا الأولى من عام 2023، جميعها نيابة عن محتجزين لدى قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني. بيد أنه قال إن القضاء لم يباشر النظر في أي منها.

وغالبًا ما تُوثّق منظمة العفو الدولية ممارسة التعذيب والمعاملة السيئة في الحجز، مثل قضية حسّان الضيقة الذي توفي عام 2019 في حجز وزارة الداخلية في أعقاب جروح أُصيب بها جراء تعرّضه للتعذيب، حسبما زُعم، من بينها إصابة بليغة في أسفل ظهره تطلبت علاجًا فوريًا. ولم يُجرَ تحقيق مستقل ونزيه في مزاعم تعذيبه قبل وفاته ولا في وفاته في الحجز.

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات اللبنانية إلى إجراء تحقيقات سريعة ونزيهة ومستقلة في كافة الوفيات في الحجز. وينبغي على سلطات السجون التحقيق في مدى ارتباط تضاعف عدد الوفيات في الحجز خلال السنوات القليلة الماضية بعوامل نظامية وبنيوية، مثل الاكتظاظ والافتقار إلى الموارد الوافية، وإلى أي مدى ربما يكون سوء تصرف موظفي السجن أو إهمالهم قد ساهم في حدوث هذه الوفيات. ويتعين على سلطات السجون أن تنشر التقرير على الملأ، وأن تُحيل الموظفين الذين يتبين أنهم مذنبون بارتكاب الانتهاكات للمقاضاة في القضاء العدلي، وأن تقترح توصيات على الحكومة لمعالجة هذه المشاكل في أمكنة الاحتجاز.

وفضلًا عن ذلك، فإنه وفق بروتوكول مينيسوتا المتعلّق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يحتّم أن تكون غير مشروعة، يجب على مدير السجن أن يُبلّغ القضاء العدلي المستقل عن إدارة السجن عن جميع حالات الوفاة في الحجز، لإجراء تحقيق سريع، ونزيه، وفعال في الملابسات والأسباب المحيطة بحالات الوفاة هذه. وينبغي على إدارة السجن أن تبدي تعاونًا كاملًا مع القضاء وتضمن الحفاظ على كافة الأدلة.

ويتعين على وزارة الصحة فرض تدابير تأديبية على المستشفيات التي ترفض على نحو غير قانوني تقديم العلاج لنزلاء السجون بدون الدفع مقدمًا. ويجب على وزارة العدل اتخاذ إجراءات لخفض الاكتظاظ في السجون، ومن ضمن ذلك زيادة استخدام الأحكام غير السالبة للحرية، وضمان تقيُّد القضاة بالحدود القانونية للحجز الاحتياطي. وينبغي على الحكومة اللبنانية – بدعم من المجتمع الدولي – تخصيص موارد إضافية لضمان تمكّن سلطات السجون من تحسين الأوضاع وتقديم الرعاية الصحية في السجون وغيرها من أمكنة الاحتجاز.

2. المنهجية

أجرت منظمة العفو الدولية البحوث الخاصة بهذا التقرير الموجز بين سبتمبر/أيلول 2022 وأبريل/نيسان 2023. وبالإجمال أجرت المنظمة 16 مقابلة. وأجرت مقابلات مع أفراد عائلات ثلاثة أشخاص توفوا في الحجز، وأربعة مرضى موجودين حاليًا في السجون، وثلاثة أقارب لمرضى مسجونين حاليًا، ومنظمتين إنسانيتين وحقوقيتين يُسمح لهما بزيارة السجون، ومحاميَّيْن اثنين، ونائبة رئيس تجمّع أهالي الموقوفين في السجون اللبنانية.

وإضافة إلى ذلك، بعثت منظمة العفو الدولية في 13 ديسمبر/كانون الأول 2022 برسالة إلى وزارة الداخلية والبلديات ووزارة الصحة العامة تتضمن أسئلة تتعلق بالوفيات في الحجز، وتأثير الأزمة الاقتصادية على تقديم الرعاية الصحية في السجون، والتدابير التي اتخذتها الحكومة لمعالجة المشاكل الناجمة عنها. فردّت وزارة الداخلية في 26 يناير/كانون الثاني 2023 ووزارة الصحة العامة في 25 يناير/كانون الثاني 2023، وقد أرفقنا ردَّيْهما كملحق.

كذلك استعرضت منظمة العفو الدولية التقارير الطبية لشخصين توفيا في الحجز، والسجلات الطبية لعدة مرضى في السجن بحاجة إلى تدخل طبي عاجل، وصورًا ومقاطع فيديو التقطها أشخاص في السجن وأرسلوها إلى منظمة العفو الدولية تُظهر الأوضاع المزرية وتفشي الأمراض الجلدية بين نزلاء السجن.

وأجرت منظمة العفو الدولية جميع المقابلات باللغة العربية. وأُبلغ جميع الذين أُجريت مقابلات معهم بطبيعة البحث، وغرضه، ونيّة المنظمة إصدار تقرير يتضمن المعلومات التي جُمعت. وأبلغنا كل شخص يُحتمل إجراء مقابلة معه أنه غير ملزم بالتحدث إلينا، وأن منظمة العفو الدولية لا تقدم مساعدة قانونية أو سواها من أشكال المساعدات، وأنه يستطيع التوقف عن التحدث إلينا أو رفض الإجابة عن أي سؤال بدون أن يترتب على ذلك أي عواقب سلبية. وحصلنا على الموافقة الشفهية لكل شخص أجريت مقابلة معه، ولم يتلقَّ من أجريت مقابلات معهم أي تعويض مادي للتحدث إلى منظمة العفو الدولية.

3. زيادة حادة في حالات الوفاة في الحجز

ردًا على استفسار من منظمة العفو الدولية، صرّح وزير الداخلية والبلديات في يناير/كانون الثاني 2023 أن الوفيات في مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرة الوزارة تضاعفت تقريبًا عام 2022 مقارنة بعام 2018، وهو العام الذي سبق بداية الأزمة الاقتصادية الحادة والمستمرة.

وكشفت الوزارة في رسالتها أنه في عام 2022 وحده توفي 34 شخصًا في مرافق الاحتجاز التي تشمل السجون المركزية ومراكز الاحتجاز في قصور العدل ومخافر الشرطة، مقارنة بـ 18 شخصًا في 2018 و14 في 2015.[1] وفي حين ازداد عدد نزلاء السجون من 9,000 شخص في عام 2018 إلى 9,500 في عام 2022، إلا أنه بحسب الأرقام التي أطلعت قوى الأمن الداخلي منظمة *وورلد بريزن بريف* عليها، لا يمكن أن تُفسِّر هذه الزيادة تضاعف عدد الوفيات في الحجز.[2]

ولم تُشر وزارة الداخلية إلى ما إذا كان أي من حالات الوفاة هذه قد صُنّف كوفيات غير طبيعية. ويمكن للوفاة في الحجز أن تكون مرتبطة بأسباب طبيعية، أو إهمال طبي، أو معاملة سيئة، أو تعذيب.

وبناءً على الاحتجاج العام إثر وفاة رجلين في سجن رومية المركزي – أكبر سجن في لبنان – في أغسطس/آب 2022، كلف رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال وزارة الداخلية بإجراء تحقيق داخلي في القضية. ومن غير الواضح ما إذا كان التحقيق قد جرى من عدمه، وبالتالي تقاعست السلطات اللبنانية حتى الآن عن إعلان النتائج التي توصلت إليها هذه التحقيقات.[3]

وفي 31 أغسطس/آب 2022 عقد وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال بسام المولوي مؤتمرًا صحفيًا تناول فيه قضية حالات الوفاة في الحجز قال خلاله إن السجون تعاني ثلاث مشكلات هي: "الاكتظاظ... الطبابة، والتغذية"[4]. ومن أجل معالجة قضية الاكتظاظ ناشد الوزير القضاة تسريع إجراءات المحاكمات، وحث

---

1 وزارة الداخلية والبلديات، الرد على رسالة منظمة العفو الدولية رقم TG MDE 18/2022.3641 الذي تلقته المنظمة في 26 يناير/كانون الثاني 2023، والمحفوظ في ملفات منظمة العفو الدولية.

2 وورلد بريزن بريف (World Prison Brief)، "*Lebanon Overview*"، "*لمحة عامة عن لبنان*"، (غير متوفر باللغة العربية) على الرابط: prisonstudies.org/country/lebanon

3 الوكالة الوطنية للإعلام، "*مكتبة التقى مكلفا من ميقاتي وفدا من اهالي الموقوفين ووجه كتابا الى وزير الداخلية لإجراء تحقيق فوري عن مستجدات صحية في السجون وحصول حالات وفاة*"، 26 أغسطس/آب 2022، nna-leb.gov.lb/ar/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/559848/%D9%85%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89-%D9%85%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D9%88%D9%81%D8%AF%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%86.

4 ليب إيكونومي (Leb Economy)، "*مولوي يحسم جدل السجون: نعمل على حل 3 مشاكل*"، 31 أغسطس/آب 2022، lebeconomy.com/197055، صدى طرابلس وكل لبنان، منشور على فيسبوك في 1 سبتمبر/أيلول 2022، facebook.com/watch/?v=1921538944709636.

البرلمان على إصدار قانون عفو عام للإفراج عن بعض السجناء، وقال إنه أعد اقتراح قانون يُقصّر مدة السنة السجنية.[5]

كذلك أشار وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال إلى أن المستشفيات الخاصة والعامة ترفض قبول المرضى من السجون أو تطلب دفعات مقدمًا بالدولار الأمريكي، ودعا وزارة الصحة إلى إرغام المستشفيات العامة على قبول السجناء. كذلك أهاب المولوي بالمجتمع الدولي المساعدة على إيجاد "حلول مؤقتة" و"نهائية أو جذرية" على السواء لحل مشكلة طبابة السجناء.[6]

وكررت وزارة الداخلية في الرسالة التي بعثت بها إلى منظمة العفو الدولية هذه المشاك باعتبارها المساهم الأساسي في الوضع المزري للسجون اللبنانية اليوم.[7] وعلى وجه الخصوص قال العميد غسان عثمان مستشار وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال لشؤون السجون إن "الأزمة الاقتصادية وصل تأثيرها إلى حياة السجناء؛ فتفاقمت المشاكل وأصبحت تثقل كاهل وزارة الداخلية التي باتت عاجزة عن حلها في غياب التمويل اللازم. فالطبابة ونقل المساجين إلى المستشفيات هي مشاكل بحاجة إلى معالجة مستدامة بالتعاون مع الجهات المانحة المعنية".[8] وناشد عثمان السلطات التشريعية إصلاح المرسوم 14310 الصادر عام 1949 بشأن تنظيم السجون، وأمكنة التوقيف، ومراكز الأحداث "والذي لا يتماشى مع تطلعات ومتطلبات الإدارة العصرية للسجون، مما يستوجب تدخّل المشرّع لتفعيل النصوص القانونية الخاصة بإدارة المؤسسات الإصلاحية."[9]

وتدرك منظمة العفو الدولية تأثير الأزمة الاقتصادية الأعم على القطاع الطبي وإمكانيات سلطات السجون، لكن حتى الحكومات التي تواجه صعوبات خلال أزمة اقتصادية يترتب عليها واجب ضمان عدم التمييز ضد نزلاء السجون في توفير الحق في الصحة. وبموجب كل من القانونَيْن اللبناني والدولي تتحمل الدولة مسؤولية تقديم الرعاية الصحية للسجناء.

وعلاوة على ذلك، وثّقت منظمة العفو الدولية سابقًا حالة وفاة واحدة في حجز وزارة الداخلية في أعقاب مزاعم حول ممارسة التعذيب والمعاملة السيئة ضد حسّان الضيقة الذي توفي عام 2019 عقب جروح أُصيب بها نتيجة تعرضه للتعذيب، حسبما زُعم، ومن ضمنها جرح بالغ في أسفل ظهره اقتضى علاجًا فوريًا.[10] ولم يجرِ القضاء اللبناني تحقيقًا مستقلًا ونزيهًا في مزاعم تعذيبه قبل وفاته ولا في وفاته في الحجز، ولم يخضع أحدٌ للمساءلة.[11]

في الأجزاء التالية، تتناول منظمة العفو الدولية العوامل التي يمكن أن تساعد على تفسير أسباب الارتفاع الحاد في عدد الوفيات في الحجز منذ بدء الأزمة الاقتصادية، إضافة إلى مدى الإسهام المحتمل لإهمال الموظفين أو سوء تصرفهم في حدوث هذه الوفيات.

وتشمل هذه العوامل الأوضاع المزرية في السجون، وتضاؤل إمكانيات سلطات السجون، ونواحي القصور في تقديم الرعاية الصحية الوافية في الوقت المناسب من جانب موظفي السجن والموظفين الصحيين، والتعذيب والمعاملة السيئة في الحجز. كما نقدم توصيات متعلقة بما يجب تغييره وخطوات تستطيع الحكومة اتخاذها لتحسين الوضع في السجون وضمان إجراء تحقيقات بسرعة ونزاهة واستقلالية في كافة حالات الوفاة.

3.1 الاكتظاظ وسوء أوضاع الاحتجاز

يُعدّ الاكتظاظ، نقص الطعام، وسوء الرعاية الصحية والتهوئة، من المشاكل المزمنة في السجون ومراكز الاحتجاز اللبنانية على مدى العقود الماضية.[12] وتُعرب مختلف هيئات الأمم المتحدة منذ سنوات عن قلقها إزاء هذه الأوضاع. ففي عام 2010، لاحظ فريق الأمم المتحدة القطري في الاستعراض الدوري الشامل الخاص بلبنان أن "مستوى ملء السجون في لبنان مقارنةً بالطاقة الاستيعابية الرسمية، يناهز 140 في

5 ليب إيكونومي (Leb Economy)، "*مولوي يحسم جدل السجون: نعمل على حل 3 مشاكل*" (استُشهد به سابقاً).

6 ليب إيكونومي (Leb Economy)، "*مولوي يحسم جدل السجون: نعمل على حل 3 مشاكل*" (استُشهد به سابقاً).

7 وزارة الداخلية والبلديات، الرد على رسالة منظمة العفو الدولية رقم TG MDE 18/2022.3641 الذي تلقته المنظمة في 26 يناير/كانون الثاني 2023، والمحفوظ في ملفات منظمة العفو الدولية.

8 وزارة الداخلية والبلديات، الرد على رسالة منظمة العفو الدولية رقم TG MDE 18/2022.3641 (استُشهد به سابقاً)

9 وزارة الداخلية والبلديات، الرد على رسالة منظمة العفو الدولية رقم TG MDE 18/2022.3641 (استُشهد به سابقاً)

10 منظمة العفو الدولية، "*لبنان يخذل ضحايا التعذيب بتأخيره تطبيق القانون*"، 26 يونيو/حزيران 2023، amnesty.org/ar/latest/press-release/2019/06/lebanon-is-failing-torture-survivors-by-delaying-implementation-of-crucial-reforms.

11 هيومن رايتس ووتش، "*لبنان: القضاء يتجاهل قانون مناهضة التعذيب لعام 2017*"، 19 سبتمبر/أيلول 2019، hrw.org/news/2019/09/19/lebanon-judiciary-ignoring-2017-anti-torture-law.

12خمس منظمات غير حكومية لبنانية، "*مذكرة إلى الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة الخاص بلبنان، الدورة السابعة والثلاثون*"، يوليو/تموز 2020 (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: alefliban.org/publications/conditions-of-detention-in-lebanon-submission-to-the-un-universal-periodic-review.

المئة. ويشكّل نقص المرافق والخدمات اللائقة عقبات كبيرة أمام تمتع السجناء بحقوقهم الأساسية".[13] وعلاوة على ذلك أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في ملاحظاتها الختامية عام 2018 عن قلقها إزاء "استمرار الاكتظاظ الشديد وأوضاع المعيشة القاصرة في مراكز الاحتجاز لدى الشرطة وفي السجون."[14]

ومنذ بداية الأزمة الاقتصادية عام 2019، شهدت الأوضاع في الحجز تدهورًا ملموسًا. واعتبارًا من مارس/آذار 2023، فقدت العملة اللبنانية 98% من قيمتها،[15] ووصل التضخم إلى مستوى قياسي قدره 171.2% في عام 2022،[16] ما جعل الميزانية والموارد المخصصة لسلطات السجون تنخفض على نحو ملموس. وفي 12 مايو/أيار 2022، عقب زيارة اللجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب التابعة للأمم المتحدة للمرة الثانية إلى لبنان، لاحظت أنه منذ زيارتها عام 2010 لم تتبنَّ الحكومة اللبنانية معظم توصياتها وتقاعست عن اتخاذ تدابير وافية لمعالجة "الحجز الاحتياطي المطوّل، والاكتظاظ، والظروف المعيشة المؤسفة في أماكن الحرمان من الحرية.[17]

لقد ازدادت حدة الاكتظاظ في السجون اللبنانية على وجه الخصوص أثناء الأزمة الاقتصادية. وخلال مؤتمر صحفي عقده وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال في أغسطس/آب 2022، قال إن السجون في لبنان تضم حاليًا عددًا من الأشخاص يفوق بنسبة 323% قدرتها الاستيعابية.[18] وأبلغ مستشار وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال لشؤون السجون العميد غسان عثمان منظمة العفو الدولية في 26 يناير/كانون الثاني 2023 إن "موضوع الاكتظاظ هو من أكثر المواضيع الضاغطة والسبب الرئيسي في معظم المشاكل التي يعانيها السجناء". وقال إن سجن رومية المركزي – وهو أكبر سجن في لبنان بُني لإيواء ألف سجين – يحتجز حاليًا ما يزيد على أربعة آلاف شخص.[19]

وتعود الزيادة في الاكتظاظ جزئيًا منذ عام 2020 إلى حالات التأخير في قدرة القضاء على تسيير قضايا المحاكم، علمًا أن أغلبية المحتجزين محبوسون على ذمة التحقيق. وبحسب وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال، فإن 79.1% من جميع المحتجزين في لبنان محبوسون على ذمة التحقيق،[20] وهي أعلى من نسبة الـ 54% التي سُجلت عام 2017،[21] وأعلى بكثير من المعدل العالمي الذي يتراوح من 29% إلى 31%.[22] وتُعزى جزئيًا الزيادة التي حدثت في الآونة الأخيرة إلى الإضرابات التي نفّذها العاملون في النظام القضائي في سياق الأزمة الاقتصادية، أولًا من جانب المحامين من مايو/أيار 2021 وحتى سبتمبر/أيلول 2021، ثم من جانب القضاة من أغسطس/آب 2022 إلى يناير/كانون الثاني 2023. وقد أضرب المحامون والقضاة احتجاجًا على أوضاع عملهم وانخفاض قيمة رواتبهم التي وصلت في وقت الإضراب إلى حوالي 100 دولار أمريكي.[23]

ويعتمد القضاة اللبنانيون اعتمادًا مفرطًا على الحجز الاحتياطي، في انتهاكٍ للقوانين اللبنانية التي تحدّد بأن الحجز الاحتياطي غير جائز إلا بالنسبة للجرائم التي يُعاقَب عليها بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة، ولا يجوز أن تتجاوز مدة التوقيف أربعة أشهر بالنسبة للجنح و12 شهرًا بالنسبة للجنايات. ولا يجوز استخدام الحجز الاحتياطي إلا حيث يكون ضروريًا للمحافظة على الأدلة، أو حماية المتهم، أو الحفاظ على الأمن.[24] وقد أوصت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ومختلف الهيئات الأخرى لحقوق الإنسان على نحو

13 الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة التاسعة، 1–12 نوفمبر/تشرين الثاني 2010. على الرابط: digitallibrary.un.org/record/689234?ln=en.

14 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "*Human Rights Committee concludes its examination of civil and political rights in Lebanon*" ، "*اللجنة المعنية بحقوق الإنسان تختتم فحصها للحقوق المدنية والسياسية في لبنان*"، 22 مارس/آذار 2018) (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: ohchr.org/en/press-releases/2018/03/human-rights-committee-concludes-its-examination-civil-and-political-rights.

15 رويترز، "*Lebanon to devalue currency by 90% on Feb. 1, central bank chief says*"، "*لبنان سيخفض قيمة عملته بنسبة 90% في 1 فبراير/شباط، على حد قول حاكم البنك المركزي*"، 31 يناير/كانون الثاني 2023. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: reuters.com/markets/currencies/lebanon-devalue-currency-by-90-feb-1-cbank-chief-says-2023-01-31.

16 إدارة الإحصاء المركزي، معدل التضخم السنوي لعام 2022 cas.gov.lb.

17 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "*لم يحرز لبنان سوى القليل من التقدم في مجال منع التعذيب، حسب خبراء الأمم المتحدة*"، 12 مايو/أيار 2022، ohchr.org/ar/press-releases/2022/05/lebanon-little-progress-torture-prevention-un-experts-find.

18 صدى طرابلس وكل لبنان، منشور على فيسبوك في 1 سبتمبر/أيلول 2022 (استُشهد به سابقاً).

19 وزارة الداخلية والبلديات، الرد على رسالة منظمة العفو الدولية رقم 2022.3641/18 TG MDE (استُشهد به سابقاً).

20 لوريان توداي (L'Orient Today)، "*Mawlawi to introduce bill that would reduce prison sentences*"، "*مولوي سيقدم مشروع قانون يخفض أحكام السجن*"، 31 أغسطس/آب 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: today.lorientlejour.com/article/1310010/mawlawi-to-introduce-bill-that-would-reduce-prison-sentences.html.

21 المفكرة القانونية، "*Pre-Trial Detention in Lebanon: Punishment Prior to Conviction or a Necessary Measure?*"، "*الحجز الاحتياطي في لبنان: عقاب قبل الإدانة أو إجراء ضروري؟*"، يناير/كانون الثاني 2019، (غير متوفر باللغة العربية)، بالإنجليزية على الرابط: english.legal-agenda.com/wp-content/uploads/Pre-Trial-2019-English.pdf.

22 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "*Nearly twelve million people imprisoned globally Nearly one-third unsentenced With prisons overcrowded in half of all countries*"، "*قرابة اثني عشر مليون شخص مسجونين عالميًا، قرابة ثلثهم غير محكومين مع اكتظاظ السجون في نصف جميع الدول*"، 2021. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: unodc.org/documents/data-and-analysis/statistics/DataMatters1_prison.pdf.

23 لوريان توداي (L'Orient Today)، "*Judges to suspend strike after monthslong paralysis*"، "*القضاة سيعلقون الإضراب بعد أشهر من الشلل*"، 5 يناير/كانون الثاني 2023). (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: today.lorientlejour.com/article/1323611/judges-to-suspend-strike-after-monthslong-paralysis.html.

24 لبنان، أصول المحاكمات الجزائية، المادة 108، 77.42.251.205/LawArticles.aspx?LawArticleID=1047641&LawId=244483&language=ar.

متسق بالتخلص من الاكتظاظ في أماكن الاحتجاز، بما في ذلك بزيادة استخدام التدابير البديلة للاحتجاز غير السالبة للحرية.[25]

كذلك شهدت أوضاع الاحتجاز، ومن بينها الرعاية الصحية وتقديم الطعام والماء الوافيين والملائمين، تدهورًا أيضًا خلال الأزمة الاقتصادية. فمنذ عام 2019، نفّذ نزلاء السجون إضرابات متعددة عن الطعام احتجاجًا على أوضاع احتجازهم، بما في ذلك الافتقار إلى الطبابة الوافية، وسوء المرافق الصحية، وتلوث المياه.[26] وبحسب رئيس لجنة السجون في نقابة محامي طرابلس محمد صبلوح الذي يتواصل بانتظام مع السجناء وعائلاتهم، زار مستشار وزارة الداخلية لشؤون السجون سجن رومية في فبراير/شباط 2023 وألقى باللائمة عن تدهور جودة الأطعمة وكميتها – فضلًا عن حالات النقص الأخرى في العقاقير الطبية والمستلزمات الصحية – على الأزمة الاقتصادية.[27]

وقد أظهرت الصور ومقاطع الفيديو التي أرسلها إلى منظمة العفو الدولية أشخاص في سجن رومية في جبل لبنان وسجن القبة في طرابلس الأوضاع في الحجز، عشرات الأشخاص المحشورين في غرفة مساحتها لا تتجاوز خمسة بخمسة أمتار، ينامون على الأرض جنبًا إلى جنب، ومياهًا بنية اللون تخرج من الصنابير قال محتجزون إنهم يستخدمونها للشرب، والطهي، والتنظيف، بالإضافة إلى وجود فئران في أواني الطهي.

لقد أدى الاكتظاظ وسوء الأوضاع الصحية في السجون إلى انتشار الأمراض الجلدية وسواها بين نزلاء السجون منذ منتصف عام 2022. وقد بعث محتجزون في سجنيْ رومية والقبة بصور إلى منظمة العفو الدولية يظهر فيها أشخاص مصابون بالتهابات جلدية شديدة، وبثور، وتورّم على ظهورهم، وأذرعهم، وسيقانهم، ووجوههم. وأبلغ أولئك الأشخاص المنظمة أن حالاتهم تزداد سوءًا لأنهم لم يتلقوا علاجًا فعالًا ووافيًا.[28]

وقالت نائبة رئيس تجمّع أهالي الموقوفين في السجون اللبنانية رائدة الصلح لمنظمة العفو الدولية:

"تنتشر المشاكل الجلدية بشكل واسع في السجون راهناً. وهي من الأمراض التي تنتشر بسبب سوء أوضاع النظافة والمرافق الصحية. والمشاكل الصحية آخذة في الازدياد، في حين تظل لوازم التنظيف والعقاقير الطبية مفقودة. إن معاناة المحتجزين في السجون تصل إلى مستويات لا يمكن تصورها".[29]

تنص المادة 13 من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء – المعروفة بقواعد مانديلا – على أن "تُوفَّر لجميع الغرف المعدة لاستخدام السجناء، ولاسيما حجرات النوم ليلًا، جميع المتطلبات الصحية، مع الحرص على مراعاة الظروف المناخية، وخصوصًا من حيث حجم الهواء والمساحة الدنيا المخصصة لكل سجين والإضاءة والتدفئة والتهوية".[30] وعلاوة على ذلك، يمكن أن يرقى الاكتظاظ الخطير، والبيئة غير الصحية، وغياب مرافق النوم، عندما يقترن بطول المدة التي يُحتجز السجين خلالها في هذه الأوضاع، إلى مستوى المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، في انتهاك للمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صدّق عليه لبنان.[31]

3.2 تراجع الحصول على الرعاية الصحية

شهدت الموارد المتوفرة لدى سلطات السجون لتقديم الرعاية الصحية – مثل الميزانية المخصصة لها – انخفاضًا هائلًا نظرًا لتدهور قيمة العملة الوطنية والارتفاع الصاروخي للتضخم، بالرغم من زيادة الاكتظاظ وتفاقم تردي الأوضاع في السجون التي تُعرّض صحة المحتجزين للخطر. وعلاوة على ذلك، لم تدفع الحكومة

25 لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الثالث للبنان، 9 مايو/أيار 2018. digitallibrary.un.org/record/1486787?ln=enP؛ مجلس حقوق الإنسان، تجميع عن لبنان، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2020. digitallibrary.un.org/record/3894143?ln=en

26 بيروت اوبزرفر، *"إعدام بطيء.. وفاة سجناء و"نار تحت الرماد" في سجون لبنان"*، 2 سبتمبر/أيلول 2022. beirutobserver.com/2022/09/2710411/؛ منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي، *" السجون اللبنانية المكتظة هي "عقوبة إعدام" بتمويل من الولايات المتحدة"*، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. dawnmena.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%ac%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%83%d8%aa%d8%b8%d8%a9-%d9%87%d9%8a%d8%a7%d9%84%d9%84%d8%af/؛ the961.com، *"قوى الأمن الداخلي كشفت سبب أعمال الشغب الأخيرة داخل سجن لبنان المركزي في رومية (فيديو)"*، 30 أغسطس/آب 2022. (غير متوفر باللغة العربية) the961.com/lebanese-isf-revealed-cause-recent-riots-roumieh-prison/؛ الجديد، *"سجناء رومية يعلنون إضرابًا مفتوحًا عن الطعام السجون اللبنانية كافة"*، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2020. aljadeed.tv/news/%d9%85%d8%ad%d9%84%d9%8a%d8%a7%d8%aa/339157/%d8%b3%d8%ac%d9%86%d8%a7%d8%a1-%d8%b1%d9%88%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d9%8a%d8%b9%d9%84%d9%86%d9%88%d9%86-%d8%a5%d8%b6%d8%b1%d8%a7%d8%a8%d8%a7%d9%8b-%d9%85%d9%81%d8%aa%d9%88%d8%ad%d8%a7%d9%8b-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%b9%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%ac%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%ac%d9%88.

27 مقابلة عبر مكالمة صوتية مع محمد صبلوح رئيس لجنة السجون في نقابة محامي طرابلس، 16 فبراير/شباط 2023.

28 مقابلة عبر مكالمة صوتية مع شخص في السجن، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2022؛ مقابلة عبر مكالمة صوتية مع شخص في السجن، 29 سبتمبر/أيلول 2022؛ مقابلة عبر مكالمة صوتية مع شخص بالسجن، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

29 مقابلة عبر مكالمة صوتية مع رائدة الصلح نائبة رئيس تجمّع أهالي الموقوفين في السجون اللبنانية، 16 فبراير/شباط 2023.

30 قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، 8 يناير/كانون الثاني 2016، A/RES/70/175.

31 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

مستحقات المستشفيات الخاصة والعامة، ومن ضمنها الفواتير المتعلقة بمعالجة المحتجزين. لذا ترفض المستشفيات استقبال مرضى السجون نهائيًا أو تشترط قبض دفعات مقدمًا، حتى في الحالات التي تحتاج إلى علاج طارئ، في انتهاك للقانون اللبناني. وعمدت سلطات السجون على نحو غير قانوني إلى إلقاء عبء الدفع على عاتق العائلات التي لا تستطيع معظمها تحمل التكاليف الباهظة للرعاية في المستشفيات.

في حين أن منظمة العفو الدولية تُدرك تأثير الأزمة الاقتصادية الأعم على القطاع الطبي وعلى إمكانيات سلطات السجون، لكن حتى الحكومات التي تواجه صعوبات خلال أزمة اقتصادية يترتب عليها واجب ضمان عدم التمييز ضد نزلاء السجون في توفير الحق في الصحة. وبموجب القانون الدولي، تتحمل الدولة مسؤولية تقديم الرعاية الصحية للسجناء، وتحديدًا تنص المواد من 52 إلى 55 من قانون تنظيم السجون اللبناني على أن وزارة الداخلية مسؤولة عن تقديم الرعاية الصحية لجميع الأشخاص الذين تحتجزهم.[32] وفي رسالة بعث بها وزير الصحة في حكومة تصريف الأعمال إلى منظمة العفو الدولية أكد أن هذا يشمل تغطية نفقات استشفاء المسجونين.[33]

تضاؤل موارد السجون

أبلغ المحامون، وعائلات المسجونين، وأعضاء مجموعات المجتمع المدني التي تعمل في السجون، منظمة العفو الدولية أنه حتى قبل بدء الأزمة الاقتصادية في العام 2019، كان تقديم الرعاية الصحية في السجون سيئًا.[34] وتبين في دراسة أجرتها المجلة الطبية اللبنانية عام 2011 أن "السجون مكتظة مع توفر محدود للرعاية الصحية. وليس هناك نظام طبي محوسب، وغالبًا ما تنتهي عمليات التحويل إلى قسم الطوارئ بمصيبة".[35]

ومنذ بداية الأزمة الاقتصادية عام 2019، شهد تقديم الرعاية الصحية في السجون وأمكنة الاحتجاز تدهورًا هائلًا مع تداعي القطاع الصحي. وتظل المستشفيات الخاصة والعامة على السواء تواجه صعوبات في العمل في ظل انخفاض قيمة العملة والهجرة الجماعية لأفراد جهاز التمريض والأطباء. وإضافة إلى ذلك، فإن الدولة مدينة للمستشفيات الخاصة والعامة بملايين الدولارات من المستحقات غير المسددة – بما في ذلك لعلاج الأشخاص المسجونين – ما يفاقم الصعاب التي تواجهها في تقديم الرعاية الصحية الوافية.[36] وقد أصبحت العقاقير الطبية في شتى أنحاء البلاد إما باهظة التكلفة منذ رفع الدعم في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 أو مفقودة بسبب سياسات الحكومة قصيرة النظر، فضلًا عن الاختزان والتهريب.[37]

ضمن هذا السياق الأعم لانخفاض قيمة العملة، وتزايد النفقات، والنقص في الموظفين الطبيين والمعدات الطبية، انخفضت الموارد المتوفرة لسلطات السجون من أجل تقديم الأدوية والرعاية الصحية لنزلاء السجون.

أبلغ مستشار وزير الداخلية لشؤون السجون في حكومة تصريف الأعمال العميد غسان عثمان منظمة العفو الدولية أن الميزانية اللازمة لتقديم الرعاية الصحية للسجناء ازدادت من حوالي 11 مليار ليرة لبنانية في عام 2019 إلى 44 مليار ليرة في عام 2022.[38] بيد أنه بسبب الانخفاض الحاد في قيمة العملة، تراجعت القيمة الحقيقية للميزانية من 7.3 مليون دولار أمريكي في عام 2019 إلى حوالي 628,000 دولار أمريكي في عام 2022.[39]

وقال عثمان إنه بالرغم من الانخفاض الهائل في قيمة الميزانية المخصصة لذلك، فإن الحكومة لم تقدم للسجون خطة طارئة أو ميزانية إضافية، ما جعل السجون غير قادرة على شراء العقاقير الطبية بالأسعار التي ارتفعت كثيرًا، وأدى إلى حدوث نقص في صيدليات السجون. وأضاف "لم يتم تخصيصنا بأية مبالغ إضافية على إثر رفع الدعم عن الدواء سوى بعض المساهمات المحدودة من قبل بعض الجمعيات [غير الحكومية]".[40]

---

32 لبنان، "تنظيم السجون وأمكنة التوقيف ومعهد إصلاح الأحداث وتربيتهم، مرسوم رقم 14310 وتاريخ: 11/02/1949، 77.42.251.205/LawView.aspx?opt=view&LawID=204130.

33 وزير الصحة العامة في حكومة تصريف الأعمال، الرد على رسالة منظمة العفو الدولية رقم TG MDE 18/2022.3640 الذي تلقته المنظمة في 25 يناير/كانون الثاني 2023، والمحفوظ في ملفات منظمة العفو الدولية.

34 المجلة الطبية اللبنانية (Lebanese Medical Journal)، "*Healthcare of Prisoners in Lebanon*"، "*الرعاية الصحية للسجناء في لبنان*"، 15 فبراير/شباط 011)، (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: lebanesemedicaljournal.org/Home/ArticleDetails/30771؛ "*السجون اللبنانية المكتظة هي 'عقوبة إعدام' – بتمويل من الولايات المتحدة*" – منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي، (استُشهد به سابقاً)؛ مقابلة عبر مكالمة صوتية مع محمد صبلوح، رئيس لجنة السجون في نقابة محامي طرابلس (استُشهد بها سابقاً)؛ مقابلة عبر مكالمة صوتية مع رائدة الصلح نائبة رئيس تجمّع أهالي الموقوفين في السجون اللبنانية (استُشهد بها سابقاً).

35 المجلة الطبية اللبنانية (Lebanese Medical Journal)،"*Healthcare of Prisoners in Lebanon*"، "*الرعاية الصحية للسجناء في لبنان*"، (غير متوفر باللغة العربية) (استُشهد به سابقاً).

36 هيومن رايتس ووتش، "*لبنان: أزمة المستشفيات تهدد الصحة*"، 10 ديسمبر/كانون الأول 2019، hrw.org/ar/news/2019/12/10/336503.

37 منظمة العفو الدولية، "*لبنان: ينبغي أن تحرص الحكومة على تأمين الدواء وبأسعار معقولة*"، 9 فبراير/شباط 2023، amnesty.org/ar/documents/mde18/6410/2023/ar/.

38 وزارة الداخلية والبلديات، الرد على رسالة منظمة العفو الدولية رقم TG MDE 18/2022.3641 (استُشهد به سابقاً).

39 إكسشينج ريتس (Exchange Rates)، "*Lebanese Pound to US Dollar Spot Exchange Rates for 2022*"، "*أسعار الصرف الفورية لليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي لعام 2022*"، (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: exchangerates.org.uk/LBP-USD-spot-exchange-rates-history-2022.html.

40 وزارة الداخلية والبلديات، الرد على رسالة منظمة العفو الدولية رقم TG MDE 18/2022.3641 (استُشهد به سابقاً).

وأقر عثمان بأن تقديم الخدمات الصحية في السجون شهد تدهورًا منذ نشوب الأزمة، بما في ذلك الزيارات الاستشارية للأطباء إلى أمكنة الاحتجاز، فضلًا عن توفر الأدوية في صيدليات السجون. بيد أنه زعم أن "الوضع الصحي للسجناء لا يزال تحت السيطرة".[41]

يتعيّن أيضًا على كافة صيدليات السجون تخزين مختلف الأدوية على الدوام، ومن ضمنها تلك التي تُستخدم لمعالجة الأمراض المزمنة والضروريات مثل المسكنات والمضادات الحيوية. لكن بالرغم من هذه الواجبات، فإن السجناء وأفراد عائلات المحتجزين والمحامين والعاملين في المنظمات الحكومية الذين تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية وصفوا على نحو متسق غيابًا في كافة أنواع الأدوية في صيدليات السجون والغياب الواسع للخبراء الطبيين المخولين للاهتمام بالشكاوى والحالات الطارئة.[42]

أبلغ سجين في سجن رومية – مصاب بعدوى متكررة في المسالك البولية – منظمة العفو الدولية أنه "لا تتوفر أدوية هنا [داخل السجن]؛ فحتى الضمادات الطبية غير متوفرة. ويتعين علينا جلبها من خارج [السجن]".[43]

أبلغ شخص آخر في سجن رومية المنظمة أن "السجناء قلما يجدون في صيدلية السجن أي دواء غير البنادول. وهم يعطونا البنادول لكافة أنواع الشكاوى الصحية".[44] لذا تضطر العائلات إلى شراء الأدوية وتسليمها لأقربائها في السجن، ما يلقي على كاهلها عبئًا ماليًا ملموسًا، وأحيانًا يتسبب في تأخير علاج أقربائها، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على صحتهم.

وأبلغ شقيق أحد السجناء منظمة العفو الدولية أنه منذ توقيف شقيقه في يناير/كانون الثاني 2022، دأب هو على تسليم الأدوية بانتظام لشقيقه الذي يعاني مرضًا مزمنًا ويحتاج إلى كمية ثابتة من الأدوية. فقال: "كان شقيقي أولًا في سجن بعبدا، ثم نُقل إلى سجن رومية. وقد واظبت على تزويده بأدويته، إذ لم تكن تتوفر الأدوية في صيدليات السجون. افترضت أن احتياجاته الطبية تقع على عاتقنا".[45]

وأخبر محمد صبلوح رئيس لجنة السجون في نقابة محامي طرابلس منظمة العفو الدولية أن الأزمة أضرت جدًا بخدمات طب الأسنان في رومية، أيضاً. وقال إن الأشخاص الذين يمثلهم، فضلًا عن عائلات سجناء آخرين، ذكروا للجنة السجون أنه "في عيادة طب الأسنان في السجن لم يعودوا يقدمون علاجًا بسبب عدم توفر الأدوية واللوازم الطبية. إذا لم يتمكن الشخص من دفع تكلفة العلاج، يقتلعون ضرسه".[46]

المستشفيات ترفض على نحو غير قانوني تقديم الرعاية الطبية الطارئة

علاوة على الرعاية الصحية السيئة داخل السجون، يواجه الأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية طارئة أو استشفاء عقبات إضافية. وقد أبلغت ست عائلات لمحتجزين في السجن منظمة العفو الدولية أن كلا من المستشفيات الخاصة والعامة إما ترفض استقبال أقربائها نهائيًا أو تشترط قبض دفعة مقدمًا بالدولار، حتى في الحالات التي تستدعي علاجًا طارئًا. وقد استعرضت منظمة العفو الدولية السجلات الطبية لتسعة سجناء إضافيين يُرفَض منحهم الرعاية الضرورية للغاية من دون دفع مبالغ مقدمًا إلى المستشفيات.

وبموجب القانون اللبناني، يعد رفض المستشفيات الخاصة والعامة استقبال المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية طارئة على أساس عدم قدرتهم على الدفع مخالفًا للقانون.[47]

وقال العميد عثمان إن وزارة الداخلية تبرم اتفاقيات مع المستشفيات الخاصة والعامة لمعالجة المحتجزين أو لاستقبال حالات نقل من أمكنة الاحتجاز. بيد أن هذه المستشفيات رفضت جميعها تجديد هذه الاتفاقيات، بحسب قوله، وطلبت أن يُدفع لها نقدًا قبل استقبال أي محتجز أو سجين.[48] وفي حين أنه أُدخل 846 محتجزًا إلى المستشفيات في عام 2018، لم يُدخَل إلا 107 إلى المستشفيات في عام 2022 بحسب الأرقام التي أُطلِعت عليها منظمة العفو الدولية، برغم الزيادة الطفيفة في عدد المحتجزين.[49]

41 لبنان، مرسوم 14310 لسنة 1949 (استُشهد به سابقًا).

42 مقابلة عبر مكالمة صوتية مع شخص في السجن، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2022؛ مقابلة عبر مكالمة صوتية مع شخص في السجن، 29 سبتمبر/أيلول 2022؛ مقابلة عبر مكالمة صوتية مع شخص بالسجن، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2022؛ مقابلة بواسطة مكالمة صوتية مع محمد صبلوح رئيس لجنة السجون في نقابة محامي طرابلس (استُشهد بها سابقاً)؛ مقابلة عبر مكالمة صوتية مع رائدة الصلح نائبة رئيس تجمّع أهالي الموقوفين في السجون اللبنانية (استُشهد بها سابقاً)؛ مقابلة عبر مكالمة هاتفية مع يُسر حيدر شقيقة صلاح حيدر، 16 سبتمبر/أيلول 2022؛ مقابلة عبر مكالمة هاتفية مع شقيق خليل طالب، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2022؛ مقابلة عبر مكالمة هاتفية مع علي طالب، شقيق خليل طالب، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2022؛ مقابلة عبر مكالمة هاتفية مع زوجة نضال بربور، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

43 مقابلة عبر مكالمة صوتية مع شخص موقوف، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 (استُشهد بها سابقاً).

44 مقابلة عبر مكالمة صوتية مع شخص موقوف، 29 سبتمبر/أيلول 2022، (استُشهد بها سابقاً).

45 مقابلة عبر مكالمة صوتية مع شقيق شخص موقوف، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2022 (استُشهد بها سابقاً).

46 مقابلة عبر مكالمة صوتية مع محمد صبلوح رئيس لجنة السجون في نقابة محامي طرابلس (استُشهد بها سابقاً).

47 وزير الصحة العامة في حكومة تصريف الأعمال، الرد على رسالة منظمة العفو الدولية رقم TG MDE 18/2022.3640 (استُشهد به سابقاً).

48 وزارة الداخلية والبلديات، الرد على رسالة منظمة العفو الدولية رقم TG MDE 18/2022.3641 (استُشهد به سابقاً).

49 وزارة الداخلية والبلديات، الرد على رسالة منظمة العفو الدولية رقم TG MDE 18/2022.3641 (استُشهد به سابقاً).

يتمثّل أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع المستشفيات إلى رفض قبول المرضى الوافدين من السجن في الدَّين المتراكم المستحق لهم بذمة الحكومة، التي تقاعست عن تسديد الفواتير الطبية المستحقة للمستشفيات الخاصة والعامة، مثل تلك المتعلقة بعلاج السجناء، وعناصر الجيش، وأولئك المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وبما أن تكلفة الأدوية واللوازم الطبية ارتفعت أضعافًا مضاعفة، فإن هذه الديون جعلت من الصعب على المستشفيات مواصلة العمل. وبحسب نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة، فإن الحكومة كانت عام 2021 مدينة للمستشفيات الخاصة بحوالي 1.6 مليار دولار أمريكي.[50] وبالمثل، كانت الحكومة عام 2020 مدينة لمستشفى رفيق الحريري الجامعي – أكبر مستشفى حكومي في البلاد – بحوالي 20 مليار ليرة لبنانية (13.3 مليون دولار أمريكي بسعر الصرف الرسمي وحوالي 2.5 مليون دولار أمريكي بسعر السوق غير الرسمية في ذلك الحين).[51]

وأبلغ عثمان منظمة العفو الدولية أن مستشفى الحياة الخاص – الذي يُنقل إليه عادة معظم مرضى سجن رومية – بعث بعدة رسائل إلى الحكومة طالبًا منها تسديد ديونها المستحقة للمستشفى، وحذر من أنه سيضطر إلى إغلاق القسم المخصص لعلاج السجناء إذا لم يقبض مستحقاته.[52]

سلطات السجن تُلقي العبء بصورة غير قانونية على كاهل العائلات

مع أن الدولة مسؤولة عن تكاليف الرعاية الصحية للأشخاص الذين تحتجزهم، ومن ضمن ذلك تكلفة استشفائهم، تبين لمنظمة العفو الدولية أن سلطات السجن تلقي بصورة غير قانونية العبء على كاهل العائلات وتطلب منهم دفع تكلفة الطبابة لأقربائهم. وفي سياق دُفع فيه ما يزيد على 80% من السكان إلى خط الفقر، لا تستطيع العائلات – في معظم الحالات – تحمُّل تكلفة العلاج الطبي لأقربائها السجناء.

وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع أربعة محتجزين لم يتمكنوا من تأمين الأموال اللازمة لدفع تكلفة علاجهم في السجن، ولم يتمكنوا من الحصول على الرعاية نتيجة لذلك.

إذ أبلغ شخص عمره 38 سنة محتجز في رومية منظمة العفو الدولية أنه يحتاج الآن إلى 2,800 دولار لدفع تكلفة الجراحة اللازمة لألم في كتفه يعاني منه منذ سنوات. وقال "إنني أشعر بألم دائم". "وتكلف عمليَّتي حوالي 3,000 دولار أمريكي. ولا أملك مثل هذا المبلغ من المال، ولا حتى إذا بعتُ أحد أعضاء جسمي".[53]

وقال أحد المحامين لمنظمة العفو الدولية إن خمسة أشخاص في السجن يمثلهم لا يستطيعون تغطية تكلفة إجراء عملية جراحية لانزلاق غضروفي، واختلال وظيفي في المثانة، ودوالي الخصية، حيث تتراوح التكاليف من 1,000 إلى 2,800 دولار أمريكي لكل شخص.[54] واستعرضت منظمة العفو الدولية التقارير الطبية لهؤلاء المرضى في السجن التي تؤيد حالاتهم الطبية وتكلفة علاجهم. وأوضح المحامي للمنظمة أن المرضى يعانون من الألم المستمر بسبب عدم خضوعهم للعلاج. وأضاف: "في بعض الحالات الشديدة، نحاول مساعدتهم ضمن إمكانياتنا بجمع التبرعات لهم منا نحن المحامين، أو من أهل الخير، أو من المنظمات غير الحكومية ذات الصلة".[55]

وأبلغت نائبة رئيس تجمّع أهالي الموقوفين في السجون اللبنانية رائدة الصلح منظمة العفو الدولية أن الحصول على الرعاية الصحية في السجن هي "المشقة الأكثر إيلامًا وظلمًا؛ فالسجون تُترك بدون أدوية، والمستشفيات لا تستقبل الحالات الطارئة الواردة من السجون إلا إذا دفعت العائلات رسم تأمين عند باب الطوارئ قبل إدخال المريض وقبل فحصه، وهو مبلغ يصل إلى خمسة ملايين ليرة (ما بين 60 و70 دولارًا أمريكيًا)". وتابعت: "بعد إدخال المريض، يجب دفع تكلفة التصوير بالأشعة السينية أو الاختبارات اللازمة للتشخيص والعلاج سلفًا. وإذا تعذر على العائلات دفع هذه التكاليف، يُرسل المريض إلى السجن بدون علاج".[56]

تحدد مجموعة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن بأن تكون الرعاية الصحية المقدمة للمحتجزين مجانية. وتُلزم قواعد الأمم المتحدة

50 نداء الوطن، "*هارون: المستشفيات الخاصة تتعرض لضغوطات مالية ومعنوية*"، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2020، nidaalwatan.com/article/32823-%D9%87%D8%A7%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%84%D8%B6%D8%BA%D9%88%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9

51 هيومن رايتس ووتش، "*لبنان: تجاهُل سلامة عاملي الصحة في أزمة "كورونا"*"، 10 ديسمبر/كانون الأول 2020، www.hrw.org/ar/news/2020/12/10/377257.

52 وزارة الداخلية والبلديات، الرد على رسالة منظمة العفو الدولية رقم TG MDE 18/2022.3641 (استُشهد به سابقاً).

53 مقابلة عبر مكالمة صوتية مع شخص محتجز في السجن، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 (استُشهد بها سابقًا).

54 مقابلة شخصية مع محامي لحقوق الإنسان، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

55 مقابلة شخصية مع محامي لحقوق الإنسان، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2022 (استُشهد بها سابقًا).

56 مقابلة عبر مكالمة صوتية مع رائدة الصلح نائبة رئيس تجمّع أهالي الموقوفين في السجون اللبنانية، (استُشهد بها سابقًا).

النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المعروفة بقواعد نيلسون مانديلا، بأن "تتولى الدولة مسؤولية توفير الرعاية الصحية للسجناء"، وبأن السجناء الذين تتطلب حالتهم عناية متخصصة يجب نقلهم إلى مؤسسات تخصصية أو مستشفيات خارج السجن عندما لا يتوفر هذا العلاج في السجن.[57]

3.3 تقارير حول الحرمان من الرعاية الطبية في الوقت المناسب

مع أن وزارة الداخلية تلقي باللائمة عن تدهور الأوضاع والرعاية الصحية في السجون على الأزمة الاقتصادية، فإنه في ما لا يقل عن ثلاث حالات وفاة في الحجز حدثت في عام 2022، أبلغت عائلات المتوفين منظمة العفو الدولية أن موظفي السجن تجاهلوا شكاوى وأعراض أولئك المحتجزين قبل وفاتهم، ما أخّر تقديم العلاج لهم ونقلهم إلى المستشفيات، وأدّى إلى تدهور حالتهم الصحية.

ووفقًا لبرتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يحتمل أن تكون غير مشروعة، يتعين على مدير السجن إبلاغ القضاء العدلي المستقل عن إدارة السجن عن جميع الوفيات في الحجز لإجراء تحقيقات سريعة ونزيهة وفعالة في الملابسات والأسباب المحيطة بهذه الوفيات. ويجب مقاضاة أي شخص يتبين أنه مسؤول – بما في ذلك من خلال سوء التصرف أو الإهمال – في محاكم مدنية.

توفي **صلاح حيدر** (42 عامًا) في 22 أغسطس/آب 2022 في سجن رومية بينما كان يقضي حكمًا بالسجن مدته خمس سنوات. واستعرضت منظمة العفو الدولية التقرير الطبي الذي أصدره طبيب شرعي وأجرت مقابلة مع شقيقة صلاح. وحدد التقرير الطبي – الذي أُعد استنادًا إلى أمر صادر عن المدعي العام العسكري لتوضيح سبب الوفاة – السكتة القلبية كسبب للوفاة، وتضمن وصفًا تفصيليًا لمشاكل الالتهابات الجلدية الشديدة. وأبلغت شقيقة صلاح المنظمة أنه في الأسبوع الذي سبق وفاة صلاح كان قد طلب تقديم علاج طبي عاجل له بعدما ازرقّت بشرته وبدأت تنزف، لكن طلباته لقيت آذانًا صماء طيلة أربعة أيام. وقالت إنه لم يستطع تحريك أطرافه، وضَعُف بصره. وأخبرت شقيقة صلاح منظمة العفو الدولية بأن زميل صلاح في الزنزانة قال إن حراس السجن أبلغوا صلاح أنهم سوف ينقلونه إلى المستشفى في اليوم التالي، لكنهم لم يفعلوا ذلك. وقالت شقيقة صلاح إنه بعد ثلاثة أيام "وصل شقيقي إلى المستشفى ميتًا".[58]

توفي **خليل طالب** (34 عامًا) في سجن رومية في 21 أغسطس/آب أثناء توقيفه على ذمة التحقيق. وأمضى خليل قرابة خمسة أشهر في سجن بعبدا ثم نُقل إلى رومية حيث أمضى شهرًا و20 يومًا قبل وفاته. وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع فردَيْن في عائلة خليل قالا إن خليل كان مصابًا بداء السكري، لكن حالته بدأت تتدهور بسرعة لدى وصوله إلى رومية. وقالوا إن السبيل الوحيد المتاح أمام خليل لتلقي العلاج الطبي كان صيدلية السجن، ما دامت عائلة السجين تدفع تكلفته مقدمًا. ويحمل علي شقيق خليل شهادة ماجستير في علوم الطب الشعاعي، ويعمل في مستشفى محلي وفي شركة مستحضرات صيدلية، ولذلك كان يشرف على صحة خليل. وكان علي يُطلِع أطباء متخصصين على الفحوص خليل المخبرية ويفحص دمه بانتظام عندما كان لا يزال في سجن بعبدا، بموافقة موظفي الأمن. بيد أنه قال إنه لم يستطع مواصلة إجراء فحوص الدم هذه عندما نُقل خليل إلى سجن رومية، نظرًا للأنظمة الأمنية المشددة.

وبعد وصول خليل إلى سجن رومية بوقت قصير، ظهر انتفاخ دهني مؤلم في ساقه مصحوبًا بحمى، بحسب قول شقيقه. وأبلغ أحد أقربائه منظمة العفو الدولية أن العائلة أرسلت مبلغًا من المال بالدولار الأمريكي عبر شركة أو إم تي إنترا (OMT INTRA) – وهي الوكيل المعتمد لويسترن يونيون (Western Union) في لبنان – إلى صيدلية السجن لشراء العلاج اللازم له. وأضاف قريب خليل أنه في نهاية الأسبوع الذي سبق وفاته، واجه صعوبات في التنفس، وكان يفقد وعيه ثم يصحو، ومع ذلك تجاهل صيدلي السجن آلامه ورفض إعطاءه دواءً، قائلًا له: "ما بك شيء، أذهب إلى زنزانتك"، بحسب شقيق خليل.

ومع تدهور حالته، دفعت عائلته بسرعة مبلغًا مقدمًا لمستشفى خاص لقبول نقله من السجن وأكد المستشفى أنه سيُدخله. لكن برغم ذلك احتاجت سلطات السجن ثلاثة أيام لنقله فعليًا إلى المستشفى. وأخبرت سلطات السجن عائلة خليل أنه توفي في اليوم الثاني من دخوله المستشفى.[59]

قالت عائلة خليل لمنظمة العفو الدولية أن هناك بعض التناقضات البارزة بين الروايات التي نقلها إليهم زملاء خليل في الزنزانة وبين روايات سلطات السجن. ففي حين أن زملاء خليل في الزنزانة أخبروا عائلته بأنه كان أصلًا فاقد الوعي قبل نقله إلى المستشفى، أبلغت سلطات السجن العائلة بأنه لم يدخل في غيبوبة إلا بعد وصوله إلى المستشفى.

57 قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) (استُشهد بها سابقًا).

58 مقابلة عبر مكالمة هاتفية مع يُسر حيدر شقيقة صلاح حيدر (استُشهد بها سابقًا).

59 مقابلة عبر مكالمة هاتفية مع أحد أقرباء خليل طالب، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

وأبلغ علي منظمة العفو الدولية أنه حصل على التقرير الطبي للمستشفى الذي يفيد بأن سبب الوفاة هو صدمة إنتانية. وأضاف: "لقد طلبتُ فحوص الدم واطلعتُ عليها. كان كبد خليل مصابًا بتلف تام، وبالكاد كانت كليتاه تعملان، ناهيك عن مستوى السكر في دمه... لا يُعقل أن يكون قد وصل إلى المستشفى واقفًا على قدميه... لقد وصل ميتًا أصلًا أو فاقد الوعي... دخل خليل السجن، وبدلًا من أن يحظى بإعادة تأهيل، لقي حتفه".[60]

توفي **نضال بربور** (42 عامًا) في سجن القبة بشمال لبنان في سبتمبر/أيلول 2022 عقب توقيفه على ذمة التحقيق منذ 29 يونيو/حزيران 2022. وأبلغت زوجته منظمة العفو الدولية أنه قبل أسبوع من وفاة نضال اشتكى من ألم شديد في صدره. وقالت إنه ذهب إلى صيدلية السجن لطلب دواء لقلبه، لكن قيل له إنه ليس لديهم أي نوع من الأدوية في الصيدلية. ولم يُعرَض على طبيب أو يُمنَح طريقة بديلة للحصول على الدواء والرعاية الصحية.

وبعد أسبوع توفي نضال. وأعطت سلطات السجن زوجته تقريرًا طبيًا يفيد أنه توفي بنوبة قلبية "وهو في طريقه إلى المستشفى". بيد أن زوجة نضال أبلغت منظمة العفو الدولية بأنها "تحدثتُ إلى زملاء نضال في الزنزانة وأخبروني أنه توفي في السجن أمام أعينهم، بعدما اتهمه الحرّاس بالكذب بشأن الأعراض التي شعر بها وتركوه يعاني طيلة ثلاث ساعات".[61] ولم تتقدم زوجة نضال بشكوى، قائلة إنها لا تثق بأنها ستُفضي إلى العدالة، لأن السلطات نفسها التي تتهمها هي بسوء التصرف ستحقق فيها.

ووفقًا للمعايير الدولية يجب أن تحرص جميع السجون على تقديم سبل الوصول السريع إلى الرعاية الطبية في الحالات العاجلة. ولا يجوز إلا لاختصاصيي الرعاية الصحية المسؤولين اتخاذ القرارات إكلينيكية، ولا يجوز لموظفي السجون غير الطبيين إلغاء تلك القرارات ولا تجاهلها.[62]

3.4 الإفلات من العقاب على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

لم توضح وزارة الداخلية أسباب حالات الوفاة في الحجز التي حدثت عام 2022، بما في ذلك ما إذا كانت تتعلق بالمعاملة السيئة والتعذيب.

توثق منظمة العفو الدولية بصورة متكررة ممارسة التعذيب والمعاملة السيئة في الحجز، ويتفشى الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات برغم إصدار قانون عام 2017 الذي يُجرّم التعذيب.[63] وقد أبلغ رئيس لجنة السجون في نقابة محامي طرابلس محمد صبلوح منظمة العفو الدولية أنه في العام 2022 وحده، قدم 22 شكوى تعذيب على الأقل، بالإضافة إلى ست شكاوى في الأيام الـ 45 الأولى من عام 2023، جميعها نيابة عن محتجزين لدى قوى الأمن الداخلي والقوات المسلحة اللبنانية. بيد أنه قال إن القضاء لم يباشر أيًا منها.[64]

وفي رسالة وجّهتها 11 منظمة من منظمات المجتمع المدني في 26 ديسمبر/كانون الأول 2022 إلى اللجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب وإلى خبراء آخرين من الأمم المتحدة، قالت إنها تُوثّق "تقارير منتظمة عن الوفاة في الحجز بسبب التعذيب وسوء المعاملة والحرمان من الرعاية والتغذية المناسبة"، لكن لم تجرَ تحقيقات نزيهة وفعالة وشاملة في أي منها.[65]

وتجري السلطات اللبنانية حاليًا أول مقاضاة تناهت إلى علم منظمة العفو الدولية بموجب قانون معاقبة التعذيب الذي أقرّه البرلمان اللبناني سنة 2017، عقب اتهام خمسة من أفراد أمن الدولة – لا يخضعون لإمرة وزارة الداخلية – بممارسة التعذيب الذي أدى إلى مقتل لاجئ سوري في سبتمبر/أيلول 2022.[66] بيد أن

60 مقابلة عبر مكالمة هاتفية مع علي طالب شقيق خليل طالب (استُشهد بها سابقًا).

61 مقابلة عبر مكالمة هاتفية مع زوجة نضال بربور (استُشهد بها سابقًا).

62 قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) (استُشهد بها سابقاً).

63 منظمة العفو الدولية، "*لبنان: تعذيب اللاجئَين السوريين المحتجزين تعسفيًا بتهم تتصل بالإرهاب*"، 23 مارس/آذار 2023، amnesty.org/ar/latest/press-release/2021/03/lebanon-torture-of-syrian-refugees-arbitrarily-detained-on-counter-terror-charges.

64 مقابلة عبر مكالمة صوتية مع محمد صبلوح رئيس لجنة السجون في نقابة محامي طرابلس (استُشهد بها سابقًا).

65 الكرامة، "*لبنان: الكرامة ومنظمات أخرى تخاطب الأمم المتحدة بشأن الوضع في سجن رومية ومعتقلات أخرى*"، 26 ديسمبر/كانون الأول 2022، alkarama.org/ar/articles/lebanon-lack-means-no-excuse-lack-will.

66 منظمة العفو الدولية، "*لبنان: توجيه قرار اتهامي بحق أفراد من أمن الدولة في قضية تعذيب 'تطور مشجع'*"، 5 ديسمبر/كانون الأول 2022، amnesty.org/ar/latest/news/2022/12/lebanon-indictment-of-state-security-members-in-torture-case-an-encouraging-development.

المحاكمة تجري أمام محكمة عسكرية تبين لمنظمة العفو الدولية أنها لا تتمتع بالاستقلالية المطلوبة التي تسمح بإجراء محاكمة عادلة.[67]

وكون لبنان طرفًا في اتفاقية مناهضة التعذيب، يقتضي منه اتخاذ إجراءات فعالة لمنع التعذيب، والتحقيق في مزاعم التعذيب الموثوق بها، وإخضاع أي شخص يتبين أنه مذنب بارتكاب التعذيب للمساءلة وإنزال العقوبات اللازمة عليه مع وضع فداحة الجرم في الحسبان.

وذكرت وزارة الداخلية بالفعل في رسالتها المؤرخة في يناير/كانون الثاني 2023 أن إجراءات تأديبية داخلية اتُّخذت بحق 14 عنصرًا في قوى الأمن الداخلي عام 2022 بسبب إقدامهم على ضرب وابتزاز أشخاص محتجزين.[68] بيد أن نتائج تلك التحقيقات الداخلية لم تُذع على الملأ، ولم يُشِرْ العميد عثمان إلى ما إذا كان أي من هؤلاء العناصر قد أُحيلوا إلى النيابة العامة الجنائية.

وحتى في الحالات التي لا يؤدي فيها التعذيب مباشرة إلى الوفاة، يمكن للتعذيب والمعاملة السيئة أن يخلقا أو يفاقما مشاكل صحية قد تؤدي – مقرونةً بعدم تقديم الرعاية الصحية الوافية – إلى الوفاة في الحجز. ففي عام 2019، وثّقت منظمة العفو الدولية أحداثًا أدت إلى وفاة حسان الضيقة في حجز قوى الأمن الداخلي متأثرًا بجروح أصيب بها كما زُعم عقب تعذيبه.

وقبل وفاة حسان الضيقة (44 عامًا)، زعم أن عناصر قوى الأمن الداخلي – الذين هم بإمرة وزارة الداخلية – اعتدوا عليه بالضرب المتكرر، وصعقوه بالصدمات الكهربائية، وعلقوه في أوضاع جسدية تسبب الإجهاد، وأرغموه على الإدلاء باعتراف. وقد احتُجز حسان على ذمة التحقيق في مقر قيادة قوى الأمن الداخلي في بيروت في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، ثم نُقل إلى السجن في بعبدا، وكلاهما مرفقا احتجاز تديرهما وزارة الداخلية. واستعرضت منظمة العفو الدولية ثلاثة تقارير طبية صادرة عن طبيب شرعي وتقييمًا نفسيًا واحدًا أفادت جميعها أن حسان تعرض للعنف وتعرض لإصابة بليغة في أسفل ظهره تطلبت علاجًا فوريًا. ونقلته سلطات السجن إلى مستشفى في 2 أبريل/نيسان 2019 بسبب تدهور حالته الصحية الذي قالت عائلته إنه جاء نتيجة تعرضه للتعذيب في حجز قوى الأمن الداخلي. وقد توفي في المستشفى في 11 مايو/أيار 2019.[69]

وتقاعست سلطات السجن والقضاء على حد سواء عن إجراء تحقيق وافٍ في شكاوى تعذيب الضيقة أو وفاته في الحجز، ما يرسخ ثقافة الإفلات من العقاب. وقدم والد الضيقة – وهو محاميه أيضًا – ثلاث شكاوى تتعلق بالتعذيب قبل وفاة ابنه، لكن النيابة العامة تقاعست عن فتح تحقيق في الشكاوى كما يقتضي قانون معاقبة التعذيب. وقال والد الضيقة إنه سحب الشكاوى في نهاية المطاف بعدما هددته قوى الأمن الداخلي التي نفت ارتكاب أي إساءة في قضية الضيقة. وعقب وفاة الضيقة أجرى المدّعي العام التمييزي تحقيقًا اعتمد على التحقيق نفسه الذي أجرته قوى الأمن الداخلي، وتبين له عدم جود أدلة على التعذيب. وأمر بإقفال القضية. [70] ولم يخضع أحد للمساءلة على وفاته.

ووفقًا للمبدأ 34 من مجموعة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، يجب التحقيق في سبب الوفاة في أي حالة وفاة تحدث في الحجز.[71] وبالمثل، ينص بروتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يحتمل أن تكون غير مشروعة على أنه "...في حالة وفاة شخص أثناء الاحتجاز، يجب القيام دون إبطاء بإبلاغ السلطة القضائية أو غيرها من السلطات المختصة المستقلة عن سلطة الاحتجاز والمخولة بإجراء تحقيقات سريعة ونزيهة وفعالة في ملابسات وأسباب هذه الوفاة".[72]

ومع أن الحكومة عينت في عام 2019 الأعضاء الخمسة في لجنة الوقاية من التعذيب – وهي ضمن الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان – المفوّضة بالقيام بزيارات غير معلنة إلى أمكنة الاحتجاز والتحقيق في التعذيب، إلا أن الحكومة لم تخصص بعد ميزانية تسمح لهذه اللجنة بالوفاء بالتفويض المعطى لها.[73]

---

67 منظمة العفو الدولية، "*لبنان: يجب نقل التحقيق في وفاة لاجئ سوري في الحجز إلى القضاء العدلي*"، 6 سبتمبر/أيلول 2022، amnesty.org/ar/latest/news/2022/09/lebanon-transfer-investigation-into-death-in-custody-of-syrian-refugee-to-the-civilian-justice-system.

[68] وزارة الداخلية والبلديات، الرد على رسالة منظمة العفو الدولية رقم TG MDE 18/2022.3641 (استُشهد به سابقاً).

[69] منظمة العفو الدولية، "لبنان يخذل ضحايا التعذيب بتأخيره تطبيق القانون"، 26 يونيو/حزيران 2019، amnesty.org/ar/latest/press-release/2019/06/lebanon-is-failing-torture-survivors-by-delaying-implementation-of-crucial-reforms.

[70] هيومن رايتس ووتش، "*لبنان: القضاء يتجاهل قانون مناهضة التعذيب لعام 2017*"، 19 سبتمبر/أيلول 2019، hrw.org/news/2019/09/19/lebanon-judiciary-ignoring-2017-anti-torture-law.

[71] مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، 9 ديسمبر/كانون الأول 1988، قرار الجمعية العامة 43/173.

[72] الفقرة 17 من بروتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يحتمل أن تكون غير مشروعة.

[73] منظمة العفو الدولية، "*لبنان يخذل ضحايا التعذيب بتأخيره تطبيق القانون*" (استُشهد به سابقاً).

4. التوصيات

إلى وزارة الداخلية والبلديات

- يجب على سلطات السجن التحقيق في مدى ارتباط مضاعفة عدد حالات الوفاة في الحجز على مدى السنوات القليلة الماضية بعوامل نظامية وبنيوية، مثل الاكتظاظ والافتقار إلى الموارد الوافية، وإلى أي مدى أسهم سوء تصرف موظفي السجن أو إهمالهم في حدوث تلك الوفيات. وينبغي على سلطات السجن أن تنشر ذلك التقرير على الملأ، وأن تُحيل الموظفين الذين يتبين أنهم مذنبون بارتكاب انتهاكات للملاحقة القضائية في القضاء العدلي، وأن تقترح توصيات للحكومة لمعالجة هذه المشاكل القائمة في أمكنة الاحتجاز؛
- وفقًا لبروتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يحتمل أن تكون غير مشروعة، يتعين على مديري السجون إبلاغ القضاء العدلي – المستقل عن إدارة السجن – عن كافة حالات الوفاة في الحجز، لإجراء تحقيقات سريعة، ونزيهة، وفعالة في ملابسات وأسباب حالات الوفاة هذه. وينبغي على إدارة السجن أن تبدي تعاونًا كاملًا مع القضاء وتحرص على المحافظة على كافة الأدلة؛
- ضمان إخضاع أفراد الأمن المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة ضد المحتجزين – بما في ذلك المعاملة السيئة والتعذيب – للمساءلة، ومن ضمن ذلك من خلال إحالتهم إلى نظام القضاء الجنائي، ونشر نتائج التحقيقات على الملأ؛
- تحسين أوضاع الاحتجاز وفقًا لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) والحرص على اتساقها مع قوانين ومعايير حقوق الإنسان.[74]

إلى النيابة العامة

- إجراء تحقيقات سريعة، ونزيهة، وفعالة في ملابسات وأسباب جميع حالات الوفاة في الحجز؛
- التحقيق دون إبطاء في شكاوى التعذيب في غضون 48 ساعة من تلقيها، كما يشترط قانون معاقبة التعذيب لسنة 2017.

إلى وزارة العدل

- إصدار أمر بالإفراج عن جميع الأشخاص الذين تجاوزوا المهل المحددة قانونًا لحبسهم على ذمة التحقيق وضمان حقهم في محاكمة سريعة وفي الوقت المناسب؛
- ضمان تقيد القضاة بمهل الحجز الاحتياطي وعدم حبس أي موقوف على ذمة التحقيق مدة تزيد على أربعة أشهر بالنسبة للجنح و12 شهرًا بالنسبة للجنايات، كما ينص القانون؛
- زيادة استخدام التدابير غير السالبة للحرية كبدائل للحجز الاحتياطي، واتخاذ إجراءات لتخفيف الاكتظاظ في السجون اللبنانية، ومن ضمن ذلك الإفراج المشروط عن المحتجزين في الحجز الاحتياطي.

إلى وزارة الصحة العامة

- إصدار تعليمات واضحة للمستشفيات بوجوب قبول جميع الحالات الطارئة بصرف النظر عما إذا كان أولئك الأشخاص قادرين على الدفع، وفرض إجراءات تأديبية على المستشفيات التي ترفض فعل ذلك.

74 قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) (استُشهد بها سابقاً).

إلى مجلس الوزراء

- تقديم الأموال اللازمة أو وضع خطة طوارئ لضمان تزويد السجون بالموارد التي تحتاجها لتتمكن من تقديم السكن، والرعاية الصحية، والطعام، واللوازم الصحية الوافية لجميع المحتجزين تماشيًا مع المعايير الدولية؛
- تقديم ميزانية للجنة الوقاية من التعذيب التابعة للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وإصدار المراسيم الضرورية لتفعيلها، ثم السماح لأعضائها بالدخول إلى كافة أمكنة الاحتجاز للقيام بزيارات غير معلنة، وفقًا للتفويض الممنوح لها ونصوص البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية والمهينة، وبما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بآليات الوقاية الوطنية للجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب؛
- نشر تقريريْ اللجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب على الملأ عقب الزيارتين اللتين قامت بهما إلى لبنان في عامي 2010 و2022، ووضع توصياتها موضع التنفيذ بصورة عاجلة.

إلى المجتمع الدولي

- مساندة السلطات اللبنانية في التمويل والبرامج التي تُعطي الأولوية لحقوق الناس الاقتصادية والاجتماعية خلال الأزمة الاقتصادية، لاسيما الحقَّيْن في الصحة والعدالة؛
- حضّ السلطات اللبنانية على ضمان عدم التمييز ضد الأشخاص المحتجزين في تقديم الرعاية الصحية الوافية والتقيد بقواعد نيلسون مانديلا في أوضاع الاحتجاز.

المرفقات

رسالة من وزارة الداخلية والبلديات

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات

رقم: ٤٣ / م.و.د.ب

السادة منظمة العفو الدولية المحترمين
المكتب الاقليمي للشرق الأوسط

تحيه طيبة وبعد،

بعد الاطلاع على الرسالة المؤرخة بتاريخ ١٣ ك١ ٢٠٢٢، نتقدم إليكم بالامتنان والشكر على خطوتكم التي نتلاقى معها في سبيل تسليط الضوء على حقوق الانسان لا سيما نزلاء السجون في لبنان مع تمنياتنا المخلصة بدوام التوفيق والعطاء.

ان وزارة الداخلية والبلديات تنتهج سياسة تطوير حقوق الانسان بالشراكة مع كافة القطاعات المعنية الرسمية والغير رسمية ومن اجل ذلك قد اعتمدنا ما يلي:

- اعتماد نظام شكاوى بحق عناصر قوى الأمن الداخلي والعاملين لديها عممت بموجب مذكرة الخدمة رقم ٢٠٤/٢٢ ش٤ تاريخ ٢٠٢٢/٢/١١ حول نظام الشكاوى لنزلاء السجون والمذكرة العامة رقم ٢٠٤/٨٧ ش٤ تاريخ ٢٠١٤/٣/٢٧ حول القواعد والاجراءات وكيفية تقديم الشكوى وبناء لما تقدم يتم التحقق فورا من الشكاوى المقدمة وتتخذ كافة الإجراءات اللازمة من تحقيقات مسلكية وبإشراف السلطات القضائية المختصة وتتخذ التدابير المسلكية والتأديبية بحق المسؤولين على ضوء نتيجة التحقيقات المجراة بحيث انه تم إتخاذ التدابير المسلكية المشددة بحق ١٤ عنصراً عناصر لإقدامهم على ضرب وإبتزاز سجناء.
- ان الخدمات الصحية والاستشفائية التي كانت وزارة الداخلية تقدمها الى السجناء في سجون لبنان قبل العام ٢٠١٩ هي نفسها الخدمات الصحية التي تقدمها لعناصر وعائلات قوى الامن الداخلي في الحالات الطارئة والباردة ولهم الافضلية في الدواء والاستشفاء حيث كانت هذه المعاينات تؤمن بصورة فورية من قبل اطباء مكلفين بقرارات من قبل وزارة الداخلية والبلديات يقومون بمعاينة السجناء المرضى في السجون المركزية الثلاث (رومية - زحلة - طرابلس) وبواسطة الضباط الاطباء والاطباء المتعاقدين في المراكز الطبية في باقي السجون الفرعية والنظارات في القطعات الاقليمية وغيرها. وقد تأثرت هذه الخدمات تدريجياً نتيجة الازمة الاقتصادية وصولاً للعام ٢٠٢٢ بسبب مطالبة المستشفيات بدفع فارق اكلاف الاستشفاء والمعدات الطبية نقداً بالدولار الأميركي نتيجة

تدهور الليرة اللبنانية وارتفاع سعر الصرف الدولار الاميركي. الا ان الوضع الصحي للسجناء لا يزال تحت السيطرة حيث يتم تذليل أي صعوبات وكل حالة مرضية على حدة مع العلم ان جميع المستشفيات الحكومية والخاصة رفضت تجديد العقود لمعالجة السجناء وتطلب دفع المبالغ نقدا قبل استقبال أي سجين او قبل اجراء اي عمل طبي، وتفاقمت الازمة بعد اقفال مستشفى البيطار (ساش مديكال كومباني) وتمنّع مستشفى ضهر الباشق الحكومي عن استقبال ومعالجة السجناء بالرغم من انها الانسب جغرافياً وامنياً .

- ان الادوية المتوفرة في صيدليات السجون هي نفسها الادوية المتوفرة في صيدليات قوى الامن الداخلي للعناصر (ادوية العلاج الدائم والضغط والسكري - ادوية الامراض العادية التهابات ومسكنات - حساسية) والتي يتم طلبها من مكتب الادوية عند الحاجة بشكل دوري، يضاف اليها الهبات المقدمة من المنظمات الدولية وجمعيات خيرية علماً أن هذا الاجراء غير كاف والسبب يعود الى عدم كفاية الاعتمادات التي يتم رصدها لتامين الادوية كما يدير هذه الصيدليات صيادلة مدنيين مكلفين بموجب قرار من وزارة الداخلية والبلديات وعناصر قوى الامن الداخلي ذو الخبرة ومتعاقدون مدنيون.
- يتم تحويل النزلاء المرضى حالياً الى مستشفى الحياة وطرابلس الحكومي وبيروت نوفل بعد معاينتهم من قبل اطباء السجون واقرار ما اذا كانت حالتهم تستدعي النقل للمستشفى الا ان رؤساء المراكز الطبية يواجهون صعوبات جمة في ادخال أي سجين او موقوف الى مستشفى خاص او جامعي بسبب رفض هذه المستشفيات استقبال السجناء وإشتراطها الدفع نقداً وبالدولار الاميركي في ما خص اللوازم الطبية، هذا وبالاضافة الى صعوبات اخرى تتجلى بعدم توفر بعض الاعمال الطبية في المستشفيات الحكومية (قلب مفتوح - شرايين الرأس) كما وان ادارة مستشفى الحياة وجهت عدة كتب تطلب فيها تسديد مستحقاتها المتأخرة وآخرها كتاب باتها ستعمد الى اقفال قسم السجن المخصص لمعالجة السجناء لاسباب مادية وعدم قدرتها على الاستمرار بالاسعار المعتمدة بسبب الإرتفاع الكبير لسعر صرف الدولار الاميركي في السوق
- تمتنع كافة المستشفيات عن إستقبال النزلاء المرضى والسبب الرئيسي هو إشتراطها الدفع نقداً بمبالغ كبيرة للمعالجة وبالدولار الأميركي للوازم الطبية كما أن بعض المستشفيات تقبل بإضافة فروقات أكلاف للمعالجة على الفاتورة على سبيل المثال (تبنين الحكومي – مستشفى اللبناني الإيطالي شتورة ...) وبحالات نادرة مستشفى الجامعة الاميركية.
- ان موازنة الاستشفاء والصحة لقوى الأمن الداخلي خلال الاعوام السابقة هي كالتالي:

	عناصر وعائلات	سجناء
العام ٢٠٢٢	٩٩٨،٨٨٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل	٤٤،٠٢٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل
العام ٢٠١٩	١٨٠،١٧٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل	١١،٠٣٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل
فارق الاكلاف	٨١٨،٧١٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل	٣٢،٩٩٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل

فالمقارنة انه في العام ٢٠١٨ تم معالجة ٨٤٦ سجينا في المستشفيات مقابل ١٠٧ خلال العام ٢٠٢٢. اما فيما خص الوفيات ففي العام ٢٠١٥ توفي ١٤ سجينا وفي العام ٢٠١٨ توفي ١٨ سجينا مقارنة في العام ٢٠٢٢ حيث توفي ٣٤ سجينا.

- أما في ما خص تحقيق الأدوية فيتم ذلك عبر الشركات التي تتعاطى تجارة الأدوية وفقاً لمؤشر الأسعار الذي يصدر عن وزارة الصحة العامة علماً انه لم يتم تخصيصنا بأية مبالغ إضافية على إثر رفع الدعم عن الدواء سوى بعض المساهمات المحدودة من قبل بعض الجمعيات.
- تتوجب على وزارة الداخلية والبلديات ديوناً للمستشفيات الخاصة والحكومية ناتجة عن كلفة علاج المرضى من نزلاء السجون.

لا بد من الاشاره الى التالي :

إن الاكتظاظ ظاهرة واضحة في كل السجون اللبنانية وليست فقط في سجن روميه. إن سجن رومية صُمّم لإستيعاب حوالي الألف سجين ولكنه يحتوي حالياً على أكثر من أربعة آلاف سجين، وهذا ما يقود الى الإستنتاج أن موضوع الاكتظاظ هو من أكثر المواضيع الضاغطة والسبب الرئيسي في معظم المشاكل التي يعانيها السجناء.

ان الازمة الاقتصادية وصل تأثيرها على حياة السجناء، فتفاقمت المشاكل واصبحت تثقل كاهل وزارة الداخلية التي أصبحت عاجزة عن حلها بغياب التمويل اللازم. فالطبابة ونقل المساجين الى المستشفيات هي مشاكل بحاجة الى معالجة مستدامة بالتعاون مع الجهات المانحة المعنية.

إن مرسوم تنظيم السجون رقم ١٤٣١٠ تاريخ ١٩٤٩/٢/١١ الصادر في العام ١٩٤٩ بات قديماً، ولا يتماشى مع تطلعات ومتطلبات الادارة الحديثة للسجون، مما يستوجب تدخّل المُشرّع لتفعيل النصوص القانونية الخاصة بإدارة المؤسسات الإصلاحية.

ان وزارة الداخلية تطمح الى إعداد خطة موحدّة للمؤسسات الإصلاحية في لبنان للتمكن من تطبيق مفاهيم إدارة التغيير وتحديد مهمّة وغاية نظام السجون في لبنان، والمبادئ الواجب اعتمادها وابوابها مفتوحة للتعاون في تأسيس خطة إستراتيجية خاصة ومتكاملة للسجون.

بيروت في ٢٠٢٣/١/٢٦
العقيد غسان عثمان
مستشار وزير الداخلية والبلديات لشؤون السجون

رسالة من وزارة الصحة العامة

الجمهُوريـّة اللبنـانيـّة

وزارة الصحـة العامـة

الـوزيـر

REF:029/01.23/GH.OK/FA

بيروت في ٢٠٢٣/١/٢٥

جانـــب منظمة العفو الدولية

الموضوع: جواب وزارة الصحة العامة على الأسئلة المطروحة عليها حول موضوع السجون والخدمات الصحية والاستشفائية.

المرجـع: كتابكم رقم TGMDE 18/2022.3640 تاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٣

- هل لوزارة الصحة العامة دور تؤدّيه في تأمين الرعاية الصحية لنزلاء السجون ، إن على مستوى توفير العلاجات او لجهة اختيار الطاقم المختص ؟ وما هو ؟

ان مصلحة الصحة في قوى الامن الداخلي هي الجهة المسؤولة عن طبابة نزلاء السجون مع المستشفيات المتعاقدة معها .

- ما هي المستشفيات الحكومية التي تستقبل نزلاء السجون؟ وكيف تتوزع على المناطق؟

هذه المستشفيات هي :

١- مستشفى ضهر الباشق _ رومية .
٢- مستشفى طرابلس الحكومي _ طرابلس .
٣- مستشفى الرئيس الياس الهراوي _ زحلة
٤- مستشفى عبد الله الراسي _ حلبا

- كيف كانت قدراتها الاستيعابية وما هي الخدمات التي كانت تقدمها لهم ، قبل بدء الازمة الاقتصادية في العام ٢٠١٩ ؟ وكيف تأثرت هذه الخدمات خلال السنوات الثلاث الماضية ؟ وهل توقفت في عدد من المستشفيات ؟ متى كان ذلك؟

قبل بدء الازمة الاقتصادية لم تكن توجد مشاكل جوهرية. بعد بداية الأزمة تأثرت جميع مكونات المجتمع اللبناني بما فيهم نزلاء السجون. اما الخدمات فلم تتوقف.

بئر حسن – مبنى وزارة الصحة – بيروت، لبنان – هاتف:٨٤٣٧٧٢ ١ ٩٦١+ – فاكس:٨٤٣٧٧٥ ١ ٩٦١+ – الخط الساخن ١٣١٤ – البريد الاكتروني: ministeroffice@public-health.gov.lb

- هل لدى وزارة الصحة إحصاء بعدد المرضى من نزلاء السجون الذين كانوا يتلقون العلاج في المستشفيات الحكومية قبل الازمة في ٢٠١٩ ؟ وكيف تغير بعدها ؟ وما هي كلفة علاج هؤلاء المرضى من نزلاء السجون في المستشفيات الحكومية، قبل وبعد العام ٢٠١٩ ؟ هل تم دفع هذه الكلفة ام تبقى ديناً لوزارة الصحة؟

لا إحصاء لدى وزارة الصحة العامة بالموضوع أعلاه. إنّ كافة المعطيات والاحصاءات المطلوبة متوافرة حصراً لدى مصلحة الصحة في قوى الأمن الداخلي. اما بالنسبة للكلفة، فهي من ضمن موازنة قوى الأمن الداخلي.

- بالاستناد الى اي قانون او قرار وزاري يحق لمستشفى حكومي ان يرفض استقبال مريض ان كان من المجتمع العريض او من مجتمع نزلاء السجون بشكل خاص؟

لا يحق لأي مستشفى خاص او حكومي رفض استقبال اي مريض يتطلب استشفاء طارئ .

- بالاستناد الى اي قانون او قرار وزاري او نقابي تمتع المستشفيات الخاصة عن قبول المرضى ؟ (ان) من المجتمع العريض او من مجتمع نزلاء السجون (الا بعد تأمين مبلغ مالي بالدولار الاميركي نقداً ؟ وهل تمارس وزارة الصحة دوراً رقابيا في هذا الاطار؟

لا يوجد اي قانون او قرار وزاري يسمح للمستشفيات بعدم استقبال المرضى الا بعد تأمين مبلغ من المال، بل على العكس صدرت عدة قرارات وزارية تؤكد وتشدد على ضرورة والزامية استقبال الحالات الطارئة وتقديم كافة الخدمات الطبية دون السؤال عن الماديات.

- ما هو الدور الذي انته وزارة الصحة العامة في السجون ، خلال انتشار وبائي كوفيد – ١٩ والكوليرا ؟ وهل تلقت مساعدات دولية مخصصة لهذا الدور في السجون تحديداً ؟ ممّن؟

بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والصليب الاحمر الدولي تم تقديم خدمات داخل السجون وتجهيز بعض المستشفيات الحكومية لاستقبال حالات كورونا والكوليرا .

- ما هي قيمة دين الدولة للمستشفيات الحكومية والمشتتفيات الخاصة للعام ٢٠٢٢؟

لا ديون على الدولة اللبنانية لصالح المستشفيات الحكومية والخاصة عن العام ٢٠٢٢.

وزير الصحة العامة

د. فراس الأبيض

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعا من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

معلومات الاتصال

amnesty.org/ar

info@amnesty.org

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

منظمة العفو الدولية

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4.0). (أنظر https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode)

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا منظمة العفو الدولية.

رقم الوثيقة: MDE 18/6476/2023

تاريخ الإصدار: يونيو/حزيران 2023

اللغة الأصلية: الإنجليزية

© منظمة العفو الدولية 2023

منظمة العفو الدولية